

## عاشور: «الخارجية» بانتظار ردود «الداخلية» حول الاتفاقية الأمنية



صلاح عاشور

ناقشت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية الاتفاقية الأمنية الخليجية مع مسؤولين من وزارة الداخلية. وقال رئيس اللجنة النائب صالح عاشور إن اجتماع اللجنة كان يفترض أن يحضره النائب الأول وزير الخارجية إلا أنه اعتذر لارتباطه باجتماع مجلس الوزراء، مشيراً إلى أن اللجنة زودت مندوبي وزارة الداخلية بمجموعة من التساؤلات تتعلق ببعض بنود الاتفاقية لاسيما المواد 2 و 4 و 10 و 16 مع بعض البنود المتفرعة من

## «الشكاوى» تحفظ على تحصيل «البيئة» مبالغ دون سند قانوني

معلومات او اجابات، مؤكداً أن حضور الميسر لاجتماع اللجنة المقبل واجب ليبرر هذه الزيارات. واستنكر الشطي حصول هيئة حماية البيئة على عينات من الشحنتان القادمة للكوييت خاصة انها لا تمتلك مختبرات لفحص تلك العينات.

ناقشت لجنة الشكاوى والعرائض البرلمانية امس الشكاوى المقدمة من بعض الشركات بشأن تحفظها على الرسوم التي تتقاضاها هيئة حماية البيئة لاسيما وانها تمت زيادة هذه الرسوم من اربعة دنانير الى 80 ديناراً حيث يتم فرض هذه الزيادة على اي شحنة «كوتيتين» قادمة للبلاد.

وقال عضو اللجنة النائب خالد الشطي ان الهيئة بهذا الشكل تجمع مئات الآلاف من الدنانير، مشيراً إلى أن ذلك يمتد على شريحة واسعة من المواطنين، خاصة أن هذه الرسوم تحصل دون وجود سند قانوني.

وقال عضو اللجنة النائب خالد الشطي ان الهيئة بهذا الشكل تجمع مئات الآلاف من الدنانير، مشيراً إلى أن ذلك يمتد على شريحة واسعة من المواطنين، خاصة أن هذه الرسوم تحصل دون وجود سند قانوني. وتساءل الشطي عن كيفية زيادة تلك الرسوم إلى اضعاف مضاعفة في ظل عدم وجود تشريع ينظم هذه الزيادة. وذكر ان اللجنة رأت انه من الاهمية دعوة مدير هيئة حماية البيئة بشخصه لحضور اجتماعها المقبل، مشيراً إلى ان من حضر نيابة عن المدير في الاجتماع لم تكن لديه



خالد الشطي



سيد حسين القلاف

## معصومة: «المرأة والأسرة» ناقشت حقوق الطفل

ان اللجنة عازمة على انهاء تقريرها بشأن حقوق الطفل في أسرع وقت ممكن.

أعلنت رئيسة لجنة شؤون المرأة والأسرة النائبة د.معصومة المبارك، أن اللجنة ناقشت في اجتماعها امس الاقتراح بقانون المتعلق بحقوق الطفل، بحضور ممثلين عن «التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والعمل والداخلية والصحة والإعلام»، وكذلك بحضور ممثلين عن جمعيات النفع العام المعنية بحقوق الطفل.



د.معصومة المبارك

وقالت د. معصومة في تصريح مشروعاً بقانون عقب اجتماع اللجنة امس ان الاجتماع ناقش لائحة التي انشأتها اللجنة امس بانها ستحيل اليها قريباً مشروعاً بقانون يحدد بحقوق الطفل تقوم باعداده الآن، مستغربة تأخر الحكومة في احواله مشروعها خاصة ان الموضوع مرتبط باتفاقيات وقعتها الكويت خاصة بحقوق الطفل منذ سنوات، مؤكدة

## الهاشم: على «الشؤون» و«الداخلية» محاسبة الكفلاء وليس العمالة

الكفلاء بأن يشغلوا المقاعد الأولى حتى لا تكون حكرًا على أحد»، لافتة إلى ان البعض استغلوا الطاقات الشبابية في تحريك الشارع لمجرد نيل المناقصات والفوز بالمقاعد الأولى متناسين أصحاب الخبرة والكفاءة والسيطرة على عقول الشباب قبايات ينتشرون كالسقم، قائلّة «أن البعض يرى الكويت انها بنك مركزي يسهل التحكم فيه».

ليس بطلا ولكنه طبق القانون بما يرضي الله في مجتمع العمل تكري تطبيق القانون لسنوات عديدة ويجب اعادة النظر في مسألة التسفير فلا يمكن ان نسير بعجالة «خزوه فغلوهم» وان المجلس الحالي ساند أصحاب القرار في تطبيق القانون بعكس السابق الذي وقف كحصا أمام تطليقة». وأردفت الهاشم قائلة «وجهت سؤالاً برلمانياً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل تركزى الرشيدى بشأن الآلية المتبعة في تسفير العمالة ومدى التعاون والتنسيق مع وزارة الداخلية في الأمر، فأنا مع التخلص من العمالة بحاسبة الكفيل وليس العامل البسيط بتسفيره واضراره نفسياً ومادياً، مضيفة «أن تسفير العمالة مجرد تجاوز الإشارة الحمراء أمر لا يعقل كونه مرتبطاً بأزواق الناس وان الكويت بحاجة إلى تلك العمالة، فالوكيل المساعد لشؤون المروء اللواء عبدالفتاح العلي قد نجح في تطبيق القانون وضبط المشاريع من خلال محاسبة المخالفين، ولكن تسفير متجاوزي الإقرار تعفيل قرات الشباب والتخلص من الجعود الوظيفي للسماح لأصحاب



صفاء الهاشم

أكدت النائبة صفاء الهاشم ان وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل تركزى الرشيدى ضائعة في وزارة خدماتية تعج بالقضايا والمشاكل ولن تستطيع حل ربع مشاكل وزارة الشؤون وذلك ليس عيباً في شخصها إنما الأمر يتعلق بضعف قدراتها في حل المشاكل وان كونها امرأة قانونية فهذا الأمر لا يعد كافياً للإلام بقضايا الوزارة خاصة.

## أقيمت في ديوانه بالرميثة مساء أول من أمس ندوة الكندري: الحكم في مرسوم الصوت الواحد تاريخي ومفصلي



عبدالرحمن العنجري



فيصل الجيبي



اسامة الشاهين



د. عادل الدمخي



د. محمد الكندري

مجالس لم تكمل دورتها البرلمانية وخلال الفترة نفسها كان لدينا 12 حكومة ومع ذلك كانت معدلات الفساد في تزايد، وبالتالي المشكلة لم تكن في أي يوم مع النظام الانتخابي لأن الحكومة تعاملت مع الأنظمة المختلفة ابتداء من الدوائر الـ 25 والدوائر الخمس وأخيراً الصوت الواحد فدايماً كان الفساد موجوداً.

وتلاعبت في النظام الانتخابي وهو اهانة لاختيار الشعب وتفريغ الدستور، مشدداً على ان مراسيم الضرورة في حال حل المجلس لا تسع بالتلاعب في القوانين الاساسية ومنها النظام الانتخابي.

قال النائب السابق د.محمد الكندري ان حكم الدستورية المنتظر بشأن البيت في مدى دستورية الواحد مرسوم الصوت الواحد هو حكم تاريخي ومفصلي وسيغير الواقع الدستوري والسياسي في الكويت، مشيراً إلى أنه إذا تم تحسين مرسوم الصوت الواحد فإن اجراءات الحكومة الباطلة ستحسم وسيتم سلب الارادة الشعبية وسلب حق التشريع من مجلس الأمة.

وزاد الشاهين ان السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية خارج نطاق التغطية، موضحاً ان السلطة التشريعية مختلطة من قبل الحكومة، مشيراً إلى ان مجلس الأمة له ثلاث وظائف اساسية اولى تمثيل الأمة وثانياً التشريع وثالثاً الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، لذلك فإنه لو تم تحسين مرسوم الصوت الواحد فإن المجلس سيخسر وظيفة تمثيل الأمة، وبالنسبة لوظيفة الرقابة فإن مجلس الأمة الحالي يتفقد على القانون فإن لم يكن مؤمناً به فهو يعمل على تفريغه من محتواه.

ويبين د.الدمخي ان السلطة التشريعية والنظام الديموقراطي يعتمدان على القوة الشعبية لتقول كلمتها في الإصلاح، وهذا لا يعني إلغاء السلطة التنفيذية لكن لابد من توازن في الرأي، فعند غياب سلطة الشعب تحدث الكوارث مثل كارثة الغزو وازمة سوق المناخ بسبب التخطي في القرار وغياب مظلي الشعب.

خلال الندوة التي اقيمت مساء اول من امس في ديوانه بمنطقة الرميثة والتي جاءت بعنوان «سلطة الشعب وسيادته بين التثبيت والانقضاء»، ان الحكومة انفردت باصدار تشريعات تتعلق بالنظام الانتخابي جعلت مجلس الأمة لا قيمة له، وللأسف مجلس الصوت الواحد ضرب حكم المحكمة حول عدم احترام الايرانية ومهام الشعب السوري يعرض الحائظ من خلال زيارة وفده لايرل، وبين الكندري ان هناك فرقاً بين نفاذ الحكم والتعليق عليه او تقييمه من الناحية العلمية، وهذا الامر لا يعني ابدا عدم احترام القضاء، مشيراً إلى ان البعض يصور موقف الأغلبية بالمقاطعة اذا حصن الدستور بأنه يتم عن عدم احترام للقضاء، مبيناً ان هذا الامر فيه خلط كبير، مستندا إلى اقوال احد اساتذة القانون الدستوري ان الامانة العلمية تقتضي ابداء الرأي الراجح حتى لو خالف حكم القضاء والمسؤولية العلمية تقتضي ابداء الرأي العلمي قبل صدور الحكم وبعده.

وقال: ما الذي قدمه مجلس الصوت الواحد من انقاذ للبلد؟ فمجلس الصوت الواحد لا يملك من قراراته شيئاً ولا يستطيع ان يستجوب او يسأل وان سأل لا يردون عليه وان شكل لجانا لا يشاركون ويرفع نوابه اكف الضراة ليحل الله هذا المجلس وهذا تراه لاول مرة لانهم يعيشون واقعا مؤلماً، متابعاً: ان الإصلاح لا يكون الا مع وجود قوة، موضحاً ان الحكومة لم تحترم حكم الدستورية بنظام الخمس دوائر بأربعة اصوات لتأتي اليوم وتطالب اصوات الدستورية.

ويبين د.الدمخي ان السلطة التشريعية والنظام الديموقراطي يعتمدان على القوة الشعبية لتقول كلمتها في الإصلاح، وهذا لا يعني إلغاء السلطة التنفيذية لكن لابد من توازن في الرأي، فعند غياب سلطة الشعب تحدث الكوارث مثل كارثة الغزو وازمة سوق المناخ بسبب التخطي في القرار وغياب مظلي الشعب.

قال: ما الذي قدمه مجلس الصوت الواحد من انقاذ للبلد؟ فمجلس الصوت الواحد لا يملك من قراراته شيئاً ولا يستطيع ان يستجوب او يسأل وان سأل لا يردون عليه وان شكل لجانا لا يشاركون ويرفع نوابه اكف الضراة ليحل الله هذا المجلس وهذا تراه لاول مرة لانهم يعيشون واقعا مؤلماً، متابعاً: ان الإصلاح لا يكون الا مع وجود قوة، موضحاً ان الحكومة لم تحترم حكم الدستورية بنظام الخمس دوائر بأربعة اصوات لتأتي اليوم وتطالب اصوات الدستورية.

من جهة، قال النائب السابق اسامة الشاهين: ان وسائل الاعلام الخاصة موجهة من ملاكها الحكومية لم تحترم حكم الدستورية بنظام الخمس دوائر بأربعة اصوات لتأتي اليوم وتطالب اصوات الدستورية.

من جهة، قال النائب السابق اسامة الشاهين: ان وسائل الاعلام الخاصة موجهة من ملاكها الحكومية لم تحترم حكم الدستورية بنظام الخمس دوائر بأربعة اصوات لتأتي اليوم وتطالب اصوات الدستورية.

من جهة، قال النائب السابق اسامة الشاهين: ان وسائل الاعلام الخاصة موجهة من ملاكها الحكومية لم تحترم حكم الدستورية بنظام الخمس دوائر بأربعة اصوات لتأتي اليوم وتطالب اصوات الدستورية.

لكن أساس المشكلة هي غياب سيادة الشعب وغياب قيمته، مطالبا بضرورة حماية آخر مظاهر السيادة الشعبية، متابعاً: إذا كانت المشاركة الشعبية في العملية الانتخابية وفي صنع القرار - كانت مهمة في الظروف العادية فما بالنا بما يحدث حولنا من اضطرابات وفورات واختطاف تهدد أمن الكويت، لذلك فإن الوقت الحالي هو الأهم لكي يتصالح النظام مع الشعب وتتقارب الحكومة من المواطنين وتعزز الوحدة الوطنية، فنحن نواجه أخطاراً أمنية وسياسية واقتصادية حقيقية تهدد الكويت وشعبها.

واضاف الشاهين: ما بالنا وان هناك حقاً يطالب به نحو 60٪ من الشعب الكويتي الا وهو إلغاء مرسوم الصوت الواحد والعودة إلى النظام الانتخابي السابق بنظام 5 دوائر انتخابية بـ 4 اصوات؟

واضاف الشاهين: ما بالنا وان هناك حقاً يطالب به نحو 60٪ من الشعب الكويتي الا وهو إلغاء مرسوم الصوت الواحد والعودة إلى النظام الانتخابي السابق بنظام 5 دوائر انتخابية بـ 4 اصوات؟

ويذكر، أكد النائب السابق فيصل الجيبي ان الشباب في السجون الآن يدفعون ثمناً كبيراً بسبب الأحداث التي شهدتها تلك الحقبة السيئة التي نعيشها حالياً، متسائلاً أين الخلل؟ القضية ليست قضية مرسوم صوت ولا صوتين ولذلك سبق ان أشرنا إلى ان سيرت ونهج الحكومة في التعامل مع الدستور منذ صدور الدستور وحتى الآن واصفاً العقد المنتظر في 16 الفساد بامتياز.

ويذكر، أكد النائب السابق فيصل الجيبي ان الشباب في السجون الآن يدفعون ثمناً كبيراً بسبب الأحداث التي شهدتها تلك الحقبة السيئة التي نعيشها حالياً، متسائلاً أين الخلل؟ القضية ليست قضية مرسوم صوت ولا صوتين ولذلك سبق ان أشرنا إلى ان سيرت ونهج الحكومة في التعامل مع الدستور منذ صدور الدستور وحتى الآن واصفاً العقد المنتظر في 16 الفساد بامتياز.

ويذكر، أكد النائب السابق فيصل الجيبي ان الشباب في السجون الآن يدفعون ثمناً كبيراً بسبب الأحداث التي شهدتها تلك الحقبة السيئة التي نعيشها حالياً، متسائلاً أين الخلل؟ القضية ليست قضية مرسوم صوت ولا صوتين ولذلك سبق ان أشرنا إلى ان سيرت ونهج الحكومة في التعامل مع الدستور منذ صدور الدستور وحتى الآن واصفاً العقد المنتظر في 16 الفساد بامتياز.

وقال الجيبي انه منذ 2003 وحتى الآن لا يوجد أي مجلس أمة اكمل مدته كان لدينا 6

وقال الجيبي انه منذ 2003 وحتى الآن لا يوجد أي مجلس أمة اكمل مدته كان لدينا 6

وقال الجيبي انه منذ 2003 وحتى الآن لا يوجد أي مجلس أمة اكمل مدته كان لدينا 6

## خلال الندوة التي أقامها في ديوانه بعنوان «قانون إلغاء منع الاختلاط والعبث التشريعي» الشليمي: المجلس سوف «يفرم» قانون إلغاء منع الاختلاط

رأفة هذا التوجه يمثل هذه القوانين. وتابع الشليمي قائلاً: ان النواب السابقين الذين اقروا قانون منع الاختلاط في مجالس سابقة هم رجال الكويت الحقيقيين بالوقت الذي كان يتهمهم البعض بالصرخ وتعتيل التنمية وبالحقيقة ان مجالسهم هي مجالس انجازات وهي من ازاحت الفساد والمفسدين. من جهته، قال الداعية خالد غريب السعيدى خلال الندوة: من الناحية الشرعية الاختلاط غير جائز والدلائل عليه كثيرة من الكتاب والسنة، وقد حرص الرسول ﷺ على عدم اختلاط الرجال بالنساء حتى بالذهب إلى المسجد، فكيف اذا ما اختلط شاباناً وشاباتاناً في

جاء بهذا القانون يريد التكسب الانتخابي من خلاله. واضاف الشليمي ان دخول قانون إلغاء منع الاختلاط إلى مجلس اساميرك عمل السلطة التشريعية ويعطل اي اجتناب قادم لهذا المجلس لكي يستفيد منه الشعب الكويتي مثل قوانين غلاوة الاولاد وبذل الاجار وزيادة القرض الاسكاني وزيادة بدلات العسكريين من خلال التصادم اذا ما حولت اللجنة التشريعية هذا القانون إلى مجلس الأمة. وأشار الشليمي إلى انه سألت: هل الحكومة هي من دفعت بقانون إلغاء منع الاختلاط؟ وتلقى اجابة بان الحكومة بريئة من هذا القانون، مضيفاً ان الحكومة

أكد النائب خالد الشليمي ان اللجنة التشريعية في مجلس الأمة لن تجرؤ على رفع قانون إلغاء منع الاختلاط في الجامعات والكلباتي الى المجلس، واذا أتى ليينا هذا القانون فسوف «نفرمه» في المجلس، لان هذا عبث تشريعي وهذا قانون غير محترم ولا يحترم عادات وتقاليد وأخلاق الشعب الكويتي. وقال الشليمي خلال الندوة التي اقامها مساء امس الاول في ديوانه بعنوان «قانون إلغاء منع الاختلاط والعبث السياسي»: ان المجتمع الكويتي مجتمع خلوق ومحافظ دينياً ولكن هناك من يريد تفريغ خلق الشعب الكويتي من خلال قانون إلغاء قانون منع الاختلاط، وانا على يقين ان من



خالد الشليمي